

مقالة تحليلية

## إسرائيل و«شعاعة» تحميل السلطة عرقلة التهدئة

### يحيى دوق

العسكرية والسياسية، وكذلك المعنوية، الأمر الذي يدفعها إلى إشراك السلطة في الاتفاق كي تمنع تداعياته السلبية في حال امتناع الأخيرة عن المشاركة. وهو للمفارقة ما تدرکه السلطة جيداً، وتعمل بناءً عليه ضد «حماس» في صراعها معها. في الوقت نفسه، يمكن التأكيد أن إسرائيل مبعية شركائها الإقليميين، إضافة إلى إجراءات مالية ولوجستية وإدارية تقدم عليها، هي حيال تقليص ارتباط غزة برام الله، ويمكنها تجاوز مشاركة السلطة في الاتفاق وكذلك الحد من تداعيات إجراءاتها و«عقوباتها» التي تهدد بالإقدام عليها. والواضح أن امتناع إسرائيل عن هذه المقاربة وإصرارها على إشراك السلطة مبنية على خشيتها من رد فعل الأخيرة وإمكان التأثير السلبي لموقفها في دورها ووظيفتها إلى جانب الاحتلال، وإن اقتصر ذلك في حد أدنى على الإضرار بالوظيفة الأمنية للسلطة، وهذا السبب يأتي إلى جانب سعي تل أبيب إلى عدم الظهور أو تقليص الظهور كجهة رخصت لحركة «حماس» وخيار المقاومة، في أنها تنازلت للسلطة وليس لفصائل المقاومة في غزة. وإحدى أهم الوسائل التي تستخدمها إسرائيل لتلين موقف السلطة، تحميلها مسؤولية فشل اتفاق التهدئة، لكونها الجهة التي تعرقل تبلوره النهائي، ومن ثم محاولة نقل الصراع بين الاحتلال والفصائل وسكان القطاع إلى صراع فلسطيني - فلسطيني، وهو إن كان صحيحاً (العرقلة) - جزء منه، لكنها مسؤولية مجتزأة وناقصة. الاتجاه الأكثر عرقلة لبلورة هذا الاتفاق هو موقف الاحتلال نفسه وإصراره على تقليص ما أمكن من تنازلاته الأمنية والسياسية، وما يبدو المعنوية. التقدير أن مزيداً من التيات الفلسطيني للفصائل في وجه الاحتلال وإعادة التصويب على المحتل دون الانجرار بالمطلق إلى مقاربتة، من شأنه أن يدفع تل أبيب وشركاءها الإقليميين، مع أو من دون السلطة، إلى إيجاد «حلول» لاتفاق لا يمكن ولا يريد الاحتلال الحؤول دونة، وإن كان يلزم - في نهاية المطاف - دفع أثمان أكثر. في حال امتناع السلطة عن المشاركة فيه.

معاهدة «وادي عربة» التي لا تذكر في بنودها حق العودة، بل تشجع أي حل للاجئين منبثق من هيكئات تابعة للأمم المتحدة، كما في سيناريو «المفوضية السامية لشؤون اللاجئين» (UNHCR)، وهذا يعتمد على حملهم أرقاماً وطنية أردنية (جنسيات)، لذلك، على مدار عقود سبقت «وادي عربة» وتلتها، تراجعجت الروحية العربية، وتلتها، تراجعجت الروحية التي يجري التعامل مع «الأونروا» على أساسها، فهي لم تعد بالنسبة إلى عمّان أكثر من منظمة حقوقية تقرّمت مشكلاتها حتى باتت متعلقة بالعاملين فيها فقط، وليست بجموع المنضمرين من اللجوء والنزوح ممن يستفيدون من خدماتها.

### ازمة سياسية لا وظيفية

أما المطالبات برفع رواتب العاملین في «الأونروا» بما يتناسب مع التضخم الاقتصادي في الدولة المضيفة، فيبقى من دون تفعيل، بل عرضت الإدارة زيادة مقطوعة اضطر العاملون إلى قبولها. لذلك، يمكن قراءة الأزمات في «الأونروا» من حقيقة أنها «بالولتات» اختبار لردود الفعل التي غالباً تنقسم بالبحث عن حلول على حساب اللاجئ مع إعفاء المجتمع الدولي من مسؤولياته، ومع الرضوخ للإرادة الأميركية التي يمكن تجاوز ما كانت تقدمه على أساس أنه مبلغ تستطيع الدول المانحة جمعه، مع الإقرار بوجود ظروف دولية تشدد الخناق على «الأونروا» وتسعى إلى إنهائها. على ما يبدو أن «الأونروا» فقدت ذاكرتها، وإن إدارتها تتصرف من باب الموظف الدولي الذي يسعى إلى الحفاظ على مكان عمله حتى لو عزل عمل الوكالة عن واقع اللجوء وقدم على صورة خلافات مع عاملين بمعزل عن كونهم لاجئين، وذلك بفصل خدماتها عن السياسة كانها لم تؤسس نتيجة ظرف سياسي للمؤسسات الرسمية التي أنشأتها الحكومة لرعاية اللاجئين والنازحين، ومرجعيتها وزارة الخارجية التي تقدر «الأونروا» عددهم في المملكة بـ140 ألف لاجئ، يعيشون أحوالاً هي الأقسى على الإطلاق. هذا التوسع الديموغرافي فرض معادلة جديدة اتاحت للاجئين والنازحين الخروج من قوقعة الخيم وتلقى خدمات من الدولة الأردنية كمواطنين عاديين. ويأتي ذلك أيضاً انعكاساً لخروج آلاف سكان المخيمات للعيش في المدن، ومنهم من لم يعد أصلاً يستفيد من خدمات «وكالة الغوث»، مباشرة، مع أن أي معاملة حكومية متعلقة بالأوراق الجبوتية مثلاً تتطلب ولبنان. ومع وجود النسبة الكبرى من اللاجئين في الأردن، المقدر بنحو 41% من كامل الأعداد المسجلة على قوائم «الأونروا»، فإن القلق في المملكة لا يتناسب مع هذه الأرقام كما هي الحال في غزة مثلاً، المتضرر الأول من الأزمة «المتفتلة» في رأي كثيرين. تقول الكتلة المتداولة إن الفلسطينيين



سهولة الساحة الأردنية في تصفية القضية الفلسطينية تبع من قوة «وادي عربة»، (أي بي بي إن)

الإفصاح عن وثيقة اللجوء. تعاملت الدولة الأردنية بدورها مع موضوع اللاجئين عبر «إائرة الشؤون الفلسطينية»، وهي امتداد للمؤسسات الرسمية التي أنشأتها الحكومة لرعاية اللاجئين والنازحين، ومرجعيتها وزارة الخارجية التي تقدر «الأونروا» عددهم في المملكة بـ140 ألف لاجئ، يعيشون أحوالاً هي الأقسى على الإطلاق. هذا التوسع الديموغرافي فرض معادلة جديدة اتاحت للاجئين والنازحين الخروج من قوقعة الخيم وتلقى خدمات من الدولة الأردنية كمواطنين عاديين. ويأتي ذلك أيضاً انعكاساً لخروج آلاف سكان المخيمات للعيش في المدن، ومنهم من لم يعد أصلاً يستفيد من خدمات «وكالة الغوث»، مباشرة، مع أن أي معاملة حكومية متعلقة بالأوراق الجبوتية مثلاً تتطلب

ولبنان. ومع وجود النسبة الكبرى من اللاجئين في الأردن، المقدر بنحو 41% من كامل الأعداد المسجلة على قوائم «الأونروا»، فإن القلق في المملكة لا يتناسب مع هذه الأرقام كما هي الحال في غزة مثلاً، المتضرر الأول من الأزمة «المتفتلة» في رأي كثيرين. تقول الكتلة المتداولة إن الفلسطينيين

### واقم اللاجئين في المملكة

زادت في السنتين الأخيرتين وتيرة مستحقات آب الجاري قبل مواعدها، إلى نقل أبنائهم إلى المدارس الأردنية (الحكومية)، أما نقص الكوادر في الوكالة، فيجري التعامل معه إما بالتنقلات، أو بتفعيل العمل بالمتنوّج «C» الذي يعني استخدام موظف بديل لمدة عام فقط وهو غير

شمول حقوق الموظفين النظاميين مثل التأمين وصندوق الادخار، وحتى هذا الخيار بات في حكم التقليص. أما قطاع الصحة، فلا يبدو أفضل حالاً مع الخدمات المقدمة في المملكة عبر 25 مركزاً صحبياً تعاني نقصاً في الكوادر والأدوية وتقليص عدد الأخرى لفتتح باباً للتفريغ الناعم للمعلمين (وكذلك بقية القطاعات) عبر التقاعد الطوعي المبكر. وثمة تأكيد لإتاحة الفرصة لدفعة جديدة للتقاعد في منتصف أيلول المقبل.

جاء هذا الوضع، بنجة أهال كثيرون إلى نقل أبنائهم إلى المدارس الأردنية (الحكومية)، أما نقص الكوادر في الوكالة، فيجري التعامل معه إما بالتنقلات، أو بتفعيل العمل بالمتنوّج «C» الذي يعني استخدام موظف بديل لمدة عام فقط وهو غير

# روها تهاجم الفرنسيين: أنانيون يحملون غطرسة استعمارية!

## ليبيا

في حوار صحافيّ أجره أمس، شدّ وزير الداخليّة الإيطاليّة، ماتيو سالفيني، هجوماً جديداً على فرسا بخصوص دورها في الملف الليبيّ، حيث رأى أنّ المسؤوليّة الفرنسيّين ما زالوا يحملون «غطرسة المستعمرين»، وأنهم مستعمرون في التحدّد «بناءً على أنّيّة صرفة»



سالفيني: ما تقوم به فرنسا استكمالاً لتدخلها 2011 (رشيف)

منذ انتهاء قمة «باريس 2» في 29 أيار الماضي، والوصول إلى توافق بين أغلب الفرقاء الليبيّين حول خريطة طريق من ضمنها إنجاز انتخابات تشريعيّة ورئاسيّة في كانون الأوّل هذا العام، لم يمرّ أسبوع من دون أن يعتر مسؤول إيطالي عن رفض بلاده لهذا المسار. في الشهرين الأخيرين، جاءت تصريحات في هذا الاتجاه من رئيس الوزراء جوريني كوني عند لقائه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في واشنطن، حيث طلب منه أن يكون بلده «المرجع الأوروبي» في الملف الليبيّ. كذلك أفادت جريدة «ال جورنالي»، بأنّ وزيرة الدفاع الإيطاليّة قالت لخبرتها الفرنسيّة عقب اجتماع وزاريّ في مقر الناتو: «نحن واضحين، إن القيادة في ليبيا لنا».

في حوارها الأخير، اتخذ هجوم سالفيني على الفرنسيّين طابعاً

شاملاً، من ذلك التذكير بأنهم «سبوا وقوع كوارث في عهد (الرئيس السابق معمر) القذافي»، في إشارة إلى الدور الحيويّ الذي لعبه الرئيس الفرنسيّ الأسبق نيكولا ساركوزي، في التدخل عسكريّاً وتغيير النظام الليبيّ. وراة الوزير الإيطالي أنّ ما تقوم به فرنسا الآن استكمال لتدخل 2011، حيث قال: «ها هم يحاولون الآن مع ماكرون الاستمرار في نفس الخط بتحديد موعد للانتخابات دون إشراك أيّ شخص آخر... فرض موعد للتصويت على بلد لا يزال منقسماً وتعريض لضربات في العاشر من كانون الأوّل، أمر خطير وعطرسه مستعمرين، لا يزال الوزراء الفرنسيّون يحافظون عليها».

علاوة على ذلك، عاود سالفيني الإشارة إلى أنّ تدخل الفرنسيّين يأتي

«ابتغاءً لمصالحهم الوطنيّة وبناءً على أنانيّة صرفة»، ويحتفل هذا الكلام عدة أوجه للتأويل، حيث يفهم على أنّ فرنسا تسعى إلى احتكار الملف الليبيّ، ففي حال تنفيذ خريطة الطريق المقرة في باريس، سيصير الفرنسيّون المرجعيّة الأوروبيّة الرئيسيّة للأطراف البيية المتنازعة، مقابل موقع ثانويّ لإيطاليا. لكنّ يمكن أن يفهم أيضاً كإشارة على رغبة فرنسا في ضمان مكاسبات اقتصاديّة في ليبيا، سواء في قطاع الطاقة أو في قطاع إعادة الإعمار والتسليح، وهو أمر قد يأتي على حساب الشركات الإيطاليّة التي تمتلك استثمارات وخططاً كبيراً وستأثر بإجراء مهمّة من السوق الليبيّة.

لكنّ الهجومات الكلاميّة، والجهود

لن يتمكّن من حضور المؤتمر بسبب التزامات أخرى، وفق ما قالته وسائل إعلام أميركيّة، ورغم قول المشير خليفة حفتر في حوار أخير إنّه سيدعم أيّ مبادرة دولية، بشرط عقد انتخابات في أقرب الأجل تفضي إلى إفراز برلمان ورئيس منتخبين بتسلّم المهام بداية العام المقبل، وتوجيهه نقداً للسياسة الإيطاليّة في ليبيا التي اعتبر أيضاً تستوجب «إصلاحاً وتحكيراً جذريّاً»، إلا أنّه توجد أيضاً إشارات على إمكان أن تفشل خريطة الطريق الفرنسيّة، ما يعيد الطريق أمام برامج إيطاليا.

### فشك البرلمان، المترکز في مدينة طبرق، في إقرار قانون الاستفتاء على الدستور

حتى الآن، فشل البرلمان الليبيّ، المترکز في مدينة طبرق شرق البلاد، في إقرار قانون الاستفتاء على الدستور، حيث أجل التصويت عليه مرّة أخرى إلى ما بعد عيد الأضحى،

عقب اندلاع مشاحنات وشجارات بين النواب، ووفق بيان قفّة «باريس 2»، يجب إقرار قانون الاستفتاء على الدستور بحلول 16 أيلول، ويعني تاخر ذلك تعطيل كامل المسار. ويختلف الفرقاء المنقسمون بين شرق وغرب البلاد حول ضرورة إقرار الإثنيّة في البلاد (التنو والطوارق في الجنوب والأمازيغ في أقصى غرب البلاد)، وكان قد انسحب عدد من ممثلها من مسار صياغة الدستور احتجاجاً على عدم من المسائل منها تعريف ليبيا كدولة عربيّة وعدم مساواة لغاتها باللغة الرسميّة. (الأخبار)